



مركز الميزان لحقوق الإنسان

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظالم تجارة

سيادة القانون في قطاع غزة

تقرير شهر يوليو 2015

مقدمة

شكلت ظاهرة الفلتان الأمني ومظاهر غياب سيادة القانون والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي واحدة من أبرز المشكلات التي واجهت المجتمع الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتراوحت هذه الظاهرة ما بين التوسع والانحسار على مدى السنوات الماضية من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد شهدت هذه الظاهرة صعوداً وهبوطاً، كما أن بعض أشكال هذه الظاهرة خضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختلفت بعض أشكالها تماماً لتعاود الظهور مرة أخرى، إلا أن بعض أشكالها استمر في الظهور.

بعد أن فرضت الحكومة في غزة سيطرتها على القطاع انحسرت بعض من الظواهر كاستخدام الأسلحة النارية في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في حالات وفاة، وتسهم في تهجير أعداد من السكان عن منازلهم وتلحق دماراً كبيراً بها، جراء عمليات الحرق الانتقامية التي عادة ما تحدث في حالات القتل. وبالرغم من كل ذلك إلا أن العنف الداخلي وبعض مظاهر غياب سيادة القانون بما في ذلك ممارسات بعض قوى الأمن أو المكلفين بإنفاذ القانون التي لا تحترم المحددات القانونية في أحسن الأحوال.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال ما يقوم به من عمل إلى توفير معلومات إحصائية من خلال تقاريره الشهرية الموجزة التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان الداخلية ومظاهر الانفلات الأمني وغياب سيادة القانون وانتهاك للحريات العامة في قطاع غزة. وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها انتهاكات الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي لا ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع، كعمليات القتل على خلفية الثأر أو غيرها من الأغراض، وفي مقدمتها القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة، والشجارات العائلية والشخصية، وأعمال الاختطاف، وعمليات التفجير والتخريب التي تطال مرافق خاصة كالمقاهي عموماً ومقاهي الانترنت على وجه الخصوص، ومحلات قص الشعر للنساء، وغيرها من الانتهاكات التي تشير إلى خلفيات متطرفة.

كما يرصد التقرير ضحايا الأنفاق، كونها شكلت ولم تزال مصدراً رئيساً لحالات الوفاة غير الطبيعية في قطاع غزة. وعلى الرغم من الشرعية الشعبية التي تحظى بها الأنفاق إلا أن ذلك لا يغير من واقع كونها عملاً خارج نطاق القانون. كما أن غياب الرقابة على عمل الأنفاق سواء لجهة البضائع وأنواعها أو شروط عمل العمال فيها وتدابير السلامة والأمان وغيرها حوّلت الأنفاق لتصبح أحد أهم مصادر الوفيات غير الطبيعية بين الذكور من سكان قطاع غزة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان ينشر هذا التقرير الإحصائي بشكل دوري متواصل، لغرض تسليط الضوء على الظاهرة خلال الفترة التي يغطيها بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين، بما في ذلك المستويات الرسمية حول الضحايا والخسائر التي تلحق بالمواطنين جراء استمرار مظاهر غياب سيادة القانون.

حالات العنف الداخلي وغياب سيادة القانون، خلال شهر يوليو من العام 2015

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
شجار عائلي	3	3	13	0	0	1	0	0	0
إطلاق نار	2	0	11	0	0	0	0	0	0
قتل	1	1	0	0	0	0	0	0	0
انفجار داخلي	0	0	0	0	0	0	0	0	0
إعتداء على موظفين أو شخصيات عامة أو أجنبية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
انتهاك الحق في التجمع السلمي	1	0	0	0	0	0	0	0	0
انتهاك الحق في إقامة لقاءات وانشطة في أماكن مغلقة	1	0	0	0	0	0	0	0	0
انتهاك حرية التنقل	1	0	0	0	0	0	0	0	0
حرق		0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	9	4	24	0	0	1	0	0	0

جدول يوضح الضحايا خلال شهر يوليو من العام 2015

الموضوع	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء
الضحايا	1	6	0	0	0	1

خاتمة

يظهر الجدول المرفق أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل المثال فإن تجاوز المكلفين بإنفاذ القانون للمهام الموكلة إليهم هو أمر خطير، يجب التوقف أمامه من قبل السلطات المختصة، لأنه يمهّد الطريق لإضعاف السلطة نفسها قبل أن يشكل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد من جديد. هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً. كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات. وفي هذا السياق يشدد المركز على أهمية احترام حرية عمل المؤسسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عملها وواجباتها المجتمعية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاينة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها، والتوقف عن استسهال حل الجمعيات ومضايقتها، لما لذلك من آثار سلبية على المجتمع.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.
- إعادة النظر في ظاهرة أنفاق التهريب والبحث في وقفها أو على الأقل في منع آثارها السلبية، سواء لجهة حماية حياة العاملين فيها، أو مراقبة البضائع لجهة الصلاحية والجودة والأسعار.

انتهى